الازدواجية والتعدد اللغوي في شمال إفريقيا والهوية صراع أم تعايش -الجزائر أنموذجا

د. دناقة أحمد

تمهيد:

مع التطور الهائل الذي يشهده عصرنا الحالي في شتى المجالات أصبح لزاما على الإنسان لكي يساير التقدم التقني والتكنولوجي والمعرفي أن يعرف ويتكلم أكثر من لغة. وهذا ما أدى إلى ظهور ظاهرة التعدد اللغوي في المجتمع الواحد ليصبح قضية مركزية تشغل اهتمام الباحثين في اللغة والأدب واللسانيات وحتى العلوم الإنسانية والاجتماعية. لذا يحاول هذا البحث بيان الازدواجية والتعدد اللغوي في الجزائر كأنموذجا لشمال إفريقيا باعتبار هذا التعدد قضية مركبة ومتعددة الأبعاد بين اللغة العربية والامازيغية وبين اللغة العربية والفرنسية وسوف نركز على الازدواجية اللغوية بين اللغة العربية والامازيغية كونهما تمثلان جزء من الهوية الخاصة بالمجتمع الجزائري وبالتالي فهي المنتج للتفاعل بين الإنسان والمؤسسات الاجتماعية التي يعيش في إطارها وهي في نفس الوقت نتاج هذا التفاعل ومشكلة للبنى الاجتماعية والثقافية التي يعيش الإنسان في كنفها كالأسرة والقبيلة والمجموعة الاثنية وغيرها. ونحاول إسقاط ذلك على الصراع الذي يكون سببه هذا التعدد والذي بدأ يطفو على السطح خاصة في الوقت الراهن نتيجة التجاذبات حول الهوية، لما لهذا التعدد من أثار ايجابية وسلبية إذ قد يكون سببا للتقدم والتطور جاعلا من اللغة كوعاء لاحتواء وإنتاج المعارف والعلوم أو يكون سببا للصراعات الاثنية والعرقية واللغوية.

أولا: حول مفهوم الازدواجية اللغوية:

يتم التمييز عادة بين العامية بوصفها لغة تستعمل لغرض تواصلي مقابل الفصحى ذات الوظيفة الكتابية وفي الحالتين يوجد تلازم بين الشكل اللغوي والمعنى الاجتماعي. يطلق شارل فرجسون (Ferguson charles) على الفصحى النمط العالي بينما يطلق على العامية النمط الدوني الذي ينبثق عادة من النمط العالي. ويعكس النمط الأخير موقعه داخل الجماعة التي لا تحترمه واصفة إياه بنعوت سيئة, بينما يحتل النمط الأول مرتبة رفيعة كتراث ثقافي وديني.

أما عن التعدد اللغوي فيشار إليه على انه استخدام عدة لغات في مجتمع واحد أو عند فرد واحد ليستخدمها في مختلف أنواع التواصل، فالمجتمع متعدد اللغات هو الذي يتكلم جل أفراده أو بعضهم لغتين على الأقل في أن واحد ويتعاملون بها. وهو يصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في مجتمع واحد إما على سبيل التساوي أو على سبيل التفاضل١.

تعتبر الازدواجية اللغوية تعبيرًا عن تنوع البنى الاجتماعية اللغوية داخل الجماعات اللغوية. عدم تكافؤ القدرة اللغوية في استخدام النمطين جعل الباحثين يميزون بين توجهين اقترحهما فيشمان(Fishman Joshua) الجانب الاجتماعي اللغوي, يستخدم خلاله مصطلح الازدواجية اللغوية. ثم الجانب النفسي, يستخدم فيه مصطلح التعدد اللغوي الذي يرادف تمكن المتكلم لأزيد من نمط لغوي واحد. إجراء تعديل يتجاوز سيادة الاعتقاد القائم في استخدام نمط أحادي دون الآخر, مادامت منطوقات المتكلم توجد على خط يشمل تنويعات لغوية. ولا يكاد يخلو مجتمع من التعدد اللغوي لأسباب تاريخية نحو الاستعمار ومخلفاته الثقافية أو لأسباب حضارية فرضها التقدم التقني والتكنولوجي.

ثانيا: واقع التعدد اللغوي في شمال إفريقيا:

أما عن الوضع اللغوي بشمال إفريقيا عموما والجزائر خاصة فيعتبر صعب الدراسة, و ذلك لوجود لغة استعمارية

رفيعة. نتيجة التعرض للهيمنة الاستعمارية التي افرزت تشعبا لغويا نتيجة السياسة الاستعمارية التي تدعي دمج الشعوب لمواكبة السياق الحضاري العالمي. فإقرار لغة المستعمر لغة رسمية – في بعض المستعمرات القديمة- أعطى جيلا مشبعا بهذه اللغة ثقافة و أدبا. و سيتحول ذلك فيما بعد إلى حركة قومية أو وطنية معارضة للهيمنة الإمبريالية, بعدما لم يفلح ذاك الجيل في الذوبان داخل مجتمع المستعمر٢. وبعد أفول الاستعمار الذي خلف تركة كولونيالية تجلت في صفوة المثقفين, لم تفلح جل الدول المغاربية (تونس- المغرب- الجزائر) في تعريب كلي وشامل لنظامها الإداري والسياسي وحتى التعليمي في بعض الدول. لكننا نجد موقفا مغايرا في سوريا مثلا , حيث عملت على محو كل أثر للوجود الكولونيالي, بينما دافعت لبنان عن التعددية الثقافية اللغوية لانتشار المسيحية داخلها. ففكرة اكتساب لغة المستعمر الدالة على مدى النجاح والتفوق في الحياة العملية, ظلت لفترات طويلة معششة في الذهنية المغاربية والعربية على العموم. حيث ترسخت هذه الفكرة لاشعوريا في ذهن الفرد في هذه المستعمرات. وهناك بعض الإحصاءات التي نتجت عن دراسات تظهر مدى التنافس الكبير والمكانة التي تحتلها كل من لغة المستعمر والفصحى فيما يخص تفضيلات المتكلمين اللغوية, وتمس جانب الخطاب ووسائل الإعلام والمجلات الكتابية. وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن جل الناس يعتبرون لغة المستعمر رمز التحضر والتقدم.

يمثّل التعدد العرقي واللغوي ظاهرة اجتماعية وتاريخية قل ما يخلو منها مجتمع، وتعرف بها الشعوب وتتميز بها الأقوام بمستوى حجمها وبقدر آثارها في الواقع من حيث انسجام المجتمع ووحدته أو انفصامه وتهديد تماسكه. ففي المجتمعات ذات العوامل التوحيدية الاصلية كالدين والحضارة أو الطارئة كتوافقات السياسة. ومستلزمات العقود الاجتماعية، تخف آثار وسلبيات التعدد العرقي واللغوي، بل ويتحول أحيانا إلى عامل إثراء متميز يفيد المجتمع ويعطي حضارته ألق التنوع والتعدد، أما في البيئات الانقسامية فيصبح هذا التعدد عامل فرقة وسبب صراع لا ينقطع. إذ يعتبر التعدد اللغوي من اخطر الوضعيات اللسانية واعقدها خاصة عندما تركب اللغة لتحقيق أغراض سياسية وتتخذ ذريعة لإذكاء نزعات قبلية أو اثنية، وتثبيت هويات إقليمية كالكردية في العراق وتركيا والامازيغيات في الجزائر والمغرب٣. وبما أن دراستنا تركز على الجزائر التي شهدت مظاهر التعدد العرقي واللغوي وعرفت بظاهرة الازداوجية العرقية واللغوية متمثلة في ثنائية (البربر أو الأمازيغ والعرب) وهذا باعتبارها ملتقى حضارات ومعبر لغات وثقافات. ورغم وحدة الدين الذي هو الإسلام والانصهار العرقي إلى حد كبير من خلال النسب والتزاوج بين العرب والبربر إلا أننا نجد في أحيان كثيرة اختلاف للولاءات في الداخل والخارج، جعل مشكلة الأمازيغ أحدى الظواهر الهامة في الجزائر.

سادسا: تصنيف اللغات وعلاقته بالصراع اللغوي:

لاشك أن تصنيف اللغات من طرف الأسر اللغوية نجد أنها لم تخلو من أهداف سياسية و اديولوجية حيث جعلت التصنيفات على سبيل المثال اللغة العربية لغة سامية واللغة الامازيغية لغة حامية واللغات الأجنبية كالفرنسية واللغات الاربية الأخرى الممتدة من بريطانيا إلى الهند لغات هندواربية بمعنى أن هؤلاء اللغويين تصرفوا من خلال هذا التصنيف بشكل يؤدي إلى وحدة الشعوب الاربية تحت راية واحدة وهي تسمية الهندواربية وتشريف هذه اللغات على أنها بنات عائلات وتمثل خطا واحد من انجلترا إلى الهند.

أما الجماعة الأخرى إذ فصلوا الأسرة السامية بسبب ديني (مسيحيون ويهود) على اعتبار أن اليهودية والمسيحية كتبتا باللغة السريانية والعبرية بحيث جعلوا منها بنات عائلات لكن من درجة ثانية ثم بقية اللغات كالامازيغية واللغات الإفريقية الأخرى صنفت كلغات حامية وهي تقسيمات غير موضوعية لان كل دارس للسان الامازيغي واللغة الامازيغية وحتى وان لم يكن يتكلم به يجد أن بينها وبين اللغة العربية روابط واضحة وقرابات شديدة لذلك الامازيغية إن لم تكن بنت العربية فهي أختها بحكم التقارب.

ثالثا: بدايات ظهور و تشكل الصراع المتمركز حول اللغة:

في بداية الأمر عمل الاستعمار بكل الطرق والوسائل على الدمج القصري للمجتمع الجزائري في بوتقة نمودجه الثقافي واللغوي بكل مكوناته لذا حارب كل من اللغتين العربية و الأمازيغية معا لأنهما من أهم روافد ومكونات هوية المجتمع

الجزائري، والأمثلة كثيرة على محاولة طمس اللغة العربية من خلال منع تدريسها للأطفال وتشديد الرقابة على ذلك ومنع حتى تعليمها للناطقين بالامازيغية ويتجلى ذلك من خلال أمثلة كثيرة ومتعددة على عمليات طمس اللغة العربية من طرف الاستعمار كإصدار المارشال: "ليوطي" أمرا يمنع استعمال اللغة العربية منعا كليا. وقصة هذا المارشال الفرنسي مع أحد ضباطه معروفة عندما حاول الأخير أن يرشد قبيلة "آيت مسروح" البربرية إلى الاستعانة بمعلمي العربية ليحرروا لهم مراسلاتهم الإدارية، خصوصا أن هؤلاء المعلمين سيدرسون الأبناء العربية ويعلمون القوم إقامة الصلاة التي أهملها الكثير منهم بسبب الجهل. كما حارب حتى الامازيغية من خلال محاولته طمس الأسماء الأمازيغية للمدن و القرى الجزائرية و أحل محلها أسماء فرنسية، كما سعى لتقسيم البربر من خلال تدعيم ظهور النزعة البربرية ذات التوجه الإسلامي، و إلى جانبها نزعة بربرية ذات توجه لائكي.

كما قام الاستعمار بإعطاء القضية الامازيغية من الأبعاد والمعاني ما يناسب أهدافه في المنطقة وتجاه مختلف مكوناتها. فالسلطات الفرنسية صورت إسلام البربر بأنه سطحي لم ينفذ إلى أعماق الإنسان البربري ولا يشكل معتقدا حقيقيا بالنسبة له، فالقبائل البربرية في نظر المستعمر في عمومها قبائل علمانية لا تعرف أين يبدأ الإيمان ولا أين ينتهي على حد ما نسبه الدكتور محمد عابد الجابري للفرنسيين في كتابه "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية الحداثة والتنمية."

وقد خلص الباحث الاجتماعي سالم البيض في بحثه من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي، إلى سؤال عن هوية البربر في التصور الفرنسي قائلا "خلاصة القول أن السياسة الفرنسية البربرية لها أساس ثقافي شامل ينظر إلى البربر على أنهم جزء لا يتجزأ من الثقافات الآرية ذات الأصول الأوروبية وبالتالي لابد من الرجوع بهم إلى الحقبة السابقة على الغزو العربي الإسلامي"، وهذا ما عبر عنه قصدا تقرير استعماري فرنسي "إنه من الضروري تجنب أسلمة (islamisation) وتعريب (arabisation) البربر، وإذا كان من الضروري أن يتطوروا فعلينا أن نوجه تطورهم نحو ثقافة أوروبية واضحة وليس نحو ثقافة إسلامية هرمة."

رابعا: تطور القضية الامازيغية وظهور صراع الهوية:

طرحت مشكلة الأمازيغ في الشمال الأفريقي (الجزائر) إشكالية حقوق سواء على المستوى القانوني والدستوري أو على المستوى السياسي والاجتماعي وتتميز الجزائر بأنها خطت خطوات معتبرة في هذا المجال وإن ظلت ناقصة في أعين بعض الفاعلين الأمازيغ ومؤيديهم في الداخل والخارج فالأمازيغية التي أنشئت لها محافظة سامية تدرس في الجزائر والدستور نص على الأمازيغية كجزء من الهوية الجزائرية الجامعة، ووسائل إعلام الدولة تقدم نشرات مفصلة بالأمازيغية.

عرف الصراع حول فرض واثبات الهوية تطورات مهمة وأحداثا خاصة في مختلف مراحل دول شمال افريقيا وخصوصا الجزائر والواقع أن هذا الجدل حول الازدواجية اللغوية طغى منذ مرحلة اجتماعية وسياسية طبعتها أجواء المناقشات العامة، حول "الميثاق الوطني"، التي جرت سنة ١٩٧٥، أي مرحلة تميزت بزخم أيديولوجي سمح للنقاش الحر والعام والمؤقت في ذات الوقت الذي وسمها بظهور كل التناقضات التي كانت تتجاذب المجتمع الجزائري.

تواصلت الأحداث والتجاذبات حين أدى في سنة ١٩٨٠ منع محاضرة عن الشعر الأمازيغي القديم لمولود معمري بجامعة تيزي وزو، وحفل موسيقي لفرقة أمازيغن إيمولا، إلى حدوث مظاهرات تم كبحها من طرف السلطة. ثم أصبحت ذكرى هذه الأحداث تعرف بـ "الربيع الأمازيغي". ودرج نشطاء الحركة الثقافية الأمازيغية على إحيائها في أواخر أبريل/ نيسان من كل عام.

خامسا: أشكال ومظاهر التعدد اللغوي في الجزائر:

يعبر التعدد اللغوي على اعتماد الدولة والافراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع لمستويات مختلفة من التعبير في تأمين خدماتها و التواصل بينها وبين مؤسسات أخرى وكذا في صياغة قوانينها وضبط نظامها والتواصل بين عمالها ففي الجزائر يظهر ذلك من خلال اللغة العربية واللغة الفرنسية في المعاملات الرسمية بدرجة أولى ثم الامازيغية في بعض المعاملات المتعلقة ببعض المناصق التي تسكنها أغلبية تتحدث الامازيغية

أريد قبل أن أكون غيري أن أكون أنا أولا". ومن بين ما يعنيه هذا القول أن

المطالبة باللغة العربية لا تعني بالضرورة العداء للغات الأجنبية، وهو خلط معمول به أحيانا في إطار الحجاج الأيديولوجي بين اللغتين العربية والفرنسية وأحيانا حتى بين العربية والامازيغية.

ويمكن القول بأن السياسة اللغوية المعتمدة قد أفرزت أجيالا من الجزائريين ما عادوا يحسنون في الأخير لا اللغة العربية ولا اللغة الفرنسية ولا غيرهما.

سابعا: البعد اللغوي التواصلي ومسألة الهوية في الجزائر:

الخطاب اللغوي في الجزائر يتأسس على بعدين اعتبار الحداثة واعتبار الهوية، فالخطاب الناطق بالفرنسية يستند بصورة أساسية على مطلب الحداثة، أما الخطاب النطق باللغة العربية والأمازيغية فيستندان إلى مطلب الهوية ويتنافسان على هذا المطلب من منطلق الجدارة والأحقية، وتركيز الخطاب الامازيغي على اللغة الامازيغية والبحث عن التمكين لها باعتبارها عنصرا أساسيا للاندماج الاجتماعي.

هذا التجاذب جعل المجتمع الجزائري يعيش وضعا اجتماعيا متأزما بحثا عن تأسيس لغوي هوياتي لان التعددية اللغوي لم تطرح بالمعنى العلمي للكلمة بل بالمعنى الاجتماعي المعتمد في التفاعلات والتواصل ما جعل المجتمع عاجزا عن مسايرة التقدم الاجتماعي الحاصل في ظل العولمة، وفي نفس الوقت لم يتمكن الأفراد من تحديد معالم ذواتهم الاجتماعية ومسايرة التغيرات التفاعلية والاتصالية العالمية، وكذا العجز عن التموضع ضمن هذه التغيرات مما جعل أفراد المجتمع يعيشون حالة انفصام لغوي أدى إلى صراع اجتماعي لغوي دائم.

لعل المشروع السياسي يتقاسم الكثير من المسؤولية بخصوص هذا الإشكال كونه فشل إلى حد كبير في خلق نوع من الاندماج الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال خلق وتدعيم لغة مشتركة تتسع لاحتواء الجميع من خلال التعبير عن انتماءاتهم ومكوناتهم وتجاربهم، مما جعل التواصل بين أفراد المجتمع عبارة عن شتات من المفردات التي تجمع هنا وهناك، ومزيجا بين العربية الفصحى والدارجة والفرنسية واللهجات البربرية، ما جعل التواصل في كثير من المناطق محدودا جدا لعدم القدرة على استيعاب المفردات اللغوية في مقابل المحاولة الدائمة عن المشترك لغويا عند البعض، والبحث عن الهيمنة اللغوية عند البعض الأخر و حصول نوع من الاغتراب اللغوي لدى آخرين، لنصل في أخر المطاف إلى عجز لغوي، وبالتالي ثقافي يطرح في شكل أزمة هوية لغوية ثقافية عكست عدم القدرة على الوصول إلى ما يطمح إليه المجتمع من تقدم فكري وإقلاع حضاري كغيره من المجتمعات٤.

خاتمة:

لعل بداية تجاوز الصراع اللغوي الهوياتي يبدأ من التربية، لأن الهدف الأساسي للتربية هو إنتاج جيل من المواطنين الذين يعيشون زمنهم الحقيقي دون التفريط في انتمائهم وذاكرتهم الجمعية والمساهمة في تنمية الوطن والمجتمع، فإن الاختيار اللغوي هو المحدد لهذا الانتماء وكذلك لمصير التطور المنشود. اللغة أداة التواصل، واكتساب المعرفة، وتنمية الأفكار، وهي الرابطة المتينة التي تحفظ أفراد الجماعة، وتضمن لهم البقاء والنمو. أي أن اللغة ليست مجرد آلية للتواصل ولكنها منظومة معرفية وقيمية وأهم عناصر تشكل الوجود الذاتي والجمعي. وبمعنى أوضح، إن اختيار لغة التدريس ليس اختيارا آليا بل يحمل أبعادا حضارية وثقافية ترتبط بكون اللغة في جوهرها هي منظومة قيمية.

"فوجود لغة مشتركة أهم من وجود عملة مشتركة٥" كما يقول اللسانيون. مع ضرورة هدم المشترك الهوياتي الذي تراكم في شمال افريقيا نتيجة الموروث الاستعماري طيلة عقود وقرون. فوجود لغة جامعة وموحدة يساهم في رفع مستوى دخل أفراد أي مجتمع. وهذا لن يتأتى بدون أن تكون هذه اللغة هي لغة التدريس ولغة الخطاب الرسمي ولغة التواصل ولغة البحث..الخ.

هوامش:

١- محمد الأوراغي، التعدد اللغوي وانعكاساته على النسبيج الاجتماعي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، منشورات كلية الاداب بالرباط ، ط١، ٢٠٠٢، ص٠٥.

٢- مراد ليمام، مسألة الازدواجية والتعدد اللغوي في شمال إفريقيا، مقال على الويب: http://www.nashiri.net/ بتاريخ ٢٦-١٢-٢٠١٧، على الساعة ٢٢:٠٠.

٣- باديس لهويمل، نور الهدى حسني، مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية، جامعة بسكرة، الجزائر.

٤- عثمان فكار، مكانة اللغات في الواقع السوسيولغوي الجزائري، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد الثالث، دار منشورات، جامعة البليدة، الجزائر، أكتوبر ٢٠٠٨.

٥- فؤاد بوعلي، الانقلاب الهوياتي، المجلس الدولي للغة العربية، صحيفة اللغة العربية، دبي الإمارات العربية المتحدة، مقال على الشبكة: http://www.arabiclanguageic.org بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧، على الساعة ٠٩:٠٠.